

## السرعات الثلاث في الاقتصاد العالمي

في احدث تقرير لصندوق النقد الدولي عن توقعاته لنمو الاقتصادات العالمية رأى صندوق النقد ان الاقتصاد يشهد حتى الان تعاف بسرعتين احدهما قوية في اقتصادات الاسواق الصاعدة وأخرى اضعف في الاقتصادات المتقدمة !!..

وقد بدأ يتحول الآن إلى تعاف يتقدم بثلاث سرعات ، فلا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواصل تعافيتها القوي ، بينما تبدي الاقتصادات المتقدمة انقسامًا ثنائيًا متزايدًا بين الولايات المتحدة من ناحية ومنطقة اليورو من ناحية أخرى...!!

وتنعكس هذه الأوضاع في التنبؤات الاقتصادية فتشير التنبؤات إلى بلوغ النمو ٥,٣ % في عام ٢٠١٣ و ٥,٧ % في عام ٢٠١٤ .

وقد شهدت الأسهم الأمريكية ارتفاعاً خلال تداولات يوم امس لتدفع بمؤشر الداو جونز الصناعي والـ S&P إلى أعلى مستوياتهم على الاطلاق وسط حالة من التفاؤل بشأن النمو لأكبر اقتصاد في العالم.

ولا يمثل التنبؤ بنمو سالب في منطقة اليورو انعكاساً للضعف في بلدان الهامش فحسب، وإنما بعض الضعف في البلدان الرئيسية أيضا فمعدل النمو يكتسب قوة متزايدة في ألمانيا، لكن معدله المتوقع لا يزال أقل من ١ % في عام ٢٠١٣.

ومن المتوقع أن يكون النمو سالباً في فرنسا، نظراً لاقتران التقشف المالي بأداء الصادرات الضعيف ومستوى الثقة المنخفض وقد تثير هذه تساؤلات حول مدى قدرة بلدان أوروبا الرئيسية على مساعدة بلدان الهامش عند الحاجة.

ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٣ انكماشاً كبيراً في معظم بلدان الهامش في منطقة اليورو، ولاسيما إيطاليا وإسبانيا .

وتواصل اليابان السير في طريقها الخاص فبعد سنوات عديدة من الانكماش والنمو الضعيف أو المعدوم، أعلنت الحكومة الجديدة سياسة جديدة تقوم على التيسير الكمي القوي، واعتماد هدف موجب للتضخم، وتنفيذ دفعة تنشيطية من المالية العامة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية المطلوبة ، وستعطي هذه السياسة دفعة للنمو على المدى القصير .

وعلى خلاف هذه الصورة المتباينة في الاقتصادات المتقدمة، تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة أداءها الجيد .

فالظروف السائدة اليوم من ارتفاع أسعار السلع الأولية، وانخفاض أسعار الفائدة، وكبر حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة غالباً ما كانت تؤدي في السابق إلى طفرات ائتمانية ونشاط اقتصادي محموم ، غير أن صناعات السياسات الاقتصادية نجحوا هذه المرة بشكل عام في الحفاظ على مستوى الطلب الكلي عند مستوياته الممكنة.

وبالرغم من اختلاف الأوضاع من بلد إلى آخر، تشير الأدلة إلى أن جانبا من هذا الانخفاض يرجع إلى التشوهات الناجمة عن السياسة والتي يتعين إيجاد حل لها .. اما لو تحدثنا عن السياسات في الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون التركيز على تحديد الطريق الصحيح لضبط أوضاع المالية العامة . فرغم ما أدت إليه آلية تخفيض الإنفاق التلقائية من تهدئة المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمل الديون، إلا أنها الطريق الخطأ للفترة المقبلة.

وفي منطقة اليورو، تم إحراز تقدم على مستوى المؤسسات في العام الماضي، ولا سيما في وضع خارطة طريق لإقامة الاتحاد المصرفي. فقد أمكن الحد من مخاطر الأحداث المتطرفة بفضل برنامج "المعاملات النقدية المباشرة" الذي يقدمه البنك المركزي الأوروبي ..!!.

واشار الصندوق بعمل أدوات الضبط التلقائي في البلدان التي تسمح ظروفها بذلك، بل ضرورة تجاوز هذه الأدوات في بعض البلدان التي يتوافر لها الحيز المالي الكافي ..!!.

أما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة فتواجه تحديات مختلفة، من بينها التعامل مع التدفقات الرأسمالية الداخلة التي من المرجح أن تستمر التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية وتتواصل ضغوط أسعار الصرف في كثير من هذه الاقتصادات بسبب آفاقها الايجابية ..!!.

وهي عملية مرغوبة تمثل جزءا من عملية إعادة التوازن العالمي التي يجب أن تتحقق حتى يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته .

ويتمثل التحدي الذي يواجه تلك البلدان استيعاب تلك التدفقات مع الحد من تقلبها إذا أصبحت خطرا على الاستقرار الاقتصادي الكلي أو المالي ..!!.

ان التعافي غير المتوازن يشكل خطرا أيضا بالنظر إلى قوة الروابط المتبادلة بين البلدان وبالرغم من تراجع بعض هذه المخاطر فان الوقت لم يحن بعد لكي يركن صناع السياسات إلى التراخي...!!.